

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٧) يوم الخميس أول جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ - ٢٢ يناير سنة ١٩٢٠ (السنة التسعون)

إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

ملخص	مرسوم بشأن الرأس ورق ٦ متى أثنى بالنيل في سنة ١٩١٧ بتاحية الخلفاية بنيل بمركدشا بمديرية نسا .
قوانين نمرة ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ لسنة ١٩٢٠ بشأن ضرائب الأطنان بمجلة مديريات .	قرار وزارة روم ٢١٤٩ بشأن إجراءات استثنائية في بعض المدارس .
مرسوم بشأن بنكيت جسر النيل المنشأ في سنة ١٩١٦ بتاحية القنصلية بمركز شربين بمديرية الغربية .	قرار باستبدال جلسة قرار بانتداب مفتشين بلجة المراتبة القضائية .
مرسوم بشأن وصلة ترعة سندسيس التي أنشئت في سنة ١٩١٧ بتاحية ترعة البصل وكفر دمتو بمركز الهلة الكبرى بمديرية الغربية .	قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة بندر الزنازين - المواظف والتعريف .
مرسوم بشأن وصلة ترعة كشيبر بترعة المنسايل التي أنشئت في سنة ١٩١٨ بتاحية المنسايل بمركز شبين القناطر بمديرية القليوبية .	مشور بشأن الشروط التي يجب أن تتوفر في ريد الدخول الى القطر المصري .
مرسوم بشأن ثلاثة رؤوس أنشئت بالنيل في سنة ١٩١٨ بتاحية القصر والعياد بمركز نجع حمادى بمديرية نسا .	اعلان بخصوص تصدير القمح .
	ملحق
	مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى "الشركة الميكانيكية للحراة والزراعة" .

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢٠ بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية القليوبية

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣
وعلى القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٨ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية القليوبية لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٨
وعلى قرار مجلس مديرية القليوبية الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقاً رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٨ المشار اليه تكون بنسبة سبعة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنة واحدة من أول أبريل سنة ١٩١٩
٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار اليها مع أقساط الأموال وبنيبتها .
٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
صدر برأى عابدين في ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٠

بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الدقهلية

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣
وعلى القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٥ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية الدقهلية لمدة خمس سنوات من أول يناير سنة ١٩١٥ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩
وعلى القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٩ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر من أول يناير سنة ١٩٢٠
وعلى قرار مجلس مديرية الدقهلية الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقاً رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٥ ونمرة ١٠ لسنة ١٩١٩ المشار اليها تكون بنسبة سبعة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة خمس سنوات ابتداء من أول أبريل سنة ١٩١٩
٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار اليها مع أقساط الأموال وبنيبتها .
٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
صدر برأى عابدين في ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٢٠ بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية البحيرة

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣
وعلى القانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية البحيرة لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٧
وعلى قرار مجلس مديرية البحيرة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقاً رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧ المشار اليه تكون بنسبة سبعة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩
٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار اليها مع أقساط الأموال وبنيبتها .
٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
صدر برأى عابدين في ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٠ بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية المنيا

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

قانون نمرة ٧ لسنة ١٩٢٠

بتقرير رسوم مؤقتة وشروط إضافية على ضرائب الأطنان بمديرية أسبوط

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظام الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٥ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من الأطنان بمديرية أسبوط لمدة خمس سنوات من أول يناير سنة ١٩١٥ وعلى قرار مجلس مديرية أسبوط الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية أسبوط الرسوم المؤقتة لمجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة أربع سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٠
 - ٢ - تحصل أيضا رسوم إضافية بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة ستة من أول أبريل سنة ١٩١٩ واثنين في المائة لمدة أربع سنوات من أول أبريل سنة ١٩٢٠
 - ٣ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٤ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩٢٠

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية نيا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظام الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٩ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من الأطنان بمديرية نيا لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ وعلى قرار مجلس مديرية نيا الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٩ المعدل بنسبة ستة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنتين من أول أغسطس سنة ١٩١٩
 - ٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار إليها مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩٢٠

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الفيوم

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظام الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٦ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة ستة في المائة من الأطنان بمديرية الفيوم لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٦ لغاية مارس سنة ١٩١٩ وعلى قرار مجلس مديرية الفيوم الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٦ المشار إليه بنسبة ثمانية في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنتين من أول أبريل سنة ١٩١٩

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وعلى قرار مجلس مديرية المنيا الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية المنيا الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة ستة من أول أبريل سنة ١٩٢٠
 - ٢ - تحصل الرسوم المذكورة في السنة المشار إليها مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٢٠

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية بنى سويف

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظام الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٩ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية بنى سويف لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ وعلى قرار مجلس مديرية بنى سويف الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٩ تكون بنسبة عشرة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنة واحدة من أول أبريل سنة ١٩٢٠ وستة في المائة من نفس هذه الضريبة لمدة سنة أخرى من أول أبريل سنة ١٩٢١
 - ٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار إليها مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٦ لسنة ١٩٢٠

بتقرير رسوم مؤقتة وشروط إضافية على ضرائب الأطنان بمديرية البحيرة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظام الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٥ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضرائب الأطنان بمديرية البحيرة لمدة خمس سنوات من أول يناير سنة ١٩١٥ وعلى قرار مجلس مديرية البحيرة الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية البحيرة الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات ولغاية شهر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٠
 - ٢ - تحصل أيضا رسوم إضافية بنسبة اثنين في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنتين من أول أبريل سنة ١٩١٩
 - ٣ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٤ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة